سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

سامي شيحان

يجري الحديث منذ أيام وبشكل مكثف عن معركة الساحل، وللدقة فهي معركة الساحل الثانية، فالأولى التي خيضت في الرابع من أب/ أغسطس ٢٠١٣، لم تزل آثارها السلبية والايجابية في أذهان الكثيرين، وربما هي المصادفة فقط التي جعلت لواء أويس القرني في الرقة يفرج عن بعض مخطوفي الساحل قبل أسبوعين فقط من بدء العركة الثانية، بعدما فشل في اقناع النظام بإجراء أي مبادلة لهم مع المعتقلين في سجونه، وحتى لا يتحولوا إلى خبر في مجازر «داعش» الطائفية، كان على قائد اللواء اتخاذ قرار مهم بإطلاق سراحهم دون قيد أو شرط.

ونحن نستعيد هذه التفاصيل لنؤكد مجددا على هامشية العمق الطائفي للثورة السورية، وهشاشة وجودها في ثقافتنا المجتمعية، مما تطلب جهدا مكثفاً من النظام، ومعه حزب الله وداعش وملالي طهران وآخرين ليرفعوا من منسوب الظاهرة الطائفية في مستوى القتال الدائر بين الكتائب الاسلامية وبين النظام وشبيحته، كي يبرروا جرائمهم بحق سوريا والسوريين، وكي يطغى على المنحى السياسي والانساني للثورة السورية.

أهمية الساحل السوري في امتداده من حدود تركيا شمالاً في رأس البسيط، إلى حدود لبنان على النهر الكبير جنوباً، وتشغله محافظتا اللاذقية وطرطوس وفي كل منهما ميناء تجاري، ومع أن جزءاً من أهمية هذه المنطقة يكمن في طبيعتها الديمغرافية، فإن امتداد سهل الغاب على الخاصرة الشرقية لجبال الساحل السوري، يغني الاختلاط السكاني للريف الممتد على ضفتي العاصي ما بين محافظتي حماه وادلب أيضاً، كما تضم أهم قاعدة روسية في ميناء طرطوس، وتشكل الموقع الوحيد لروسيا في المياه الدافئة للمتوسط.

وتسيطر القوات الحكومية على أكثر من ٩٥ ٪ من مساحة المنطقة الساحلية، باستثناء بعض القرى في جبال الأكراد والتركمان بأقصى الشمال قرب الحدود التركية، التي يتحصن فيها معارضو النظام.

المعركة التي أطلقتها «جبهة النصرة» وكتائب أخرى من الجيش الحر يوم الجمعة في العشرين من هذا الشهر باسم «الأنفال»، حققت انتصارات سريعة في السيطرة على حاجز «كسب» مع تركيا بعد طرد قوات النظام منه، وحررت ثلاثة مخافر حدودية، لم يلبث النظام أن استعاد اثنين منهما، والنتائج خلال الأيام الأخيرة كر وفر بين طرفي المعادلة، فهو ما زال يتمتع بميزة القصف الجوي للبلدات والقرى التي تسيطر عليها المعارضة السورية، ويوقع إصابات وخسائر بين المدنيين، مما يجردنا من أية أوهام حول مسار هكذا معارك وإمكانية تحقيق انتصارات نوعية عبرها.

خطورة هذه المعركة تنبع من خصوصيتها، وأي خطأ في إدارتها يمكن أن يؤكد ديماغوجيا النظام بكونه حامي الأقليات والمدافع عن العلويين من طائفته. والبعض يتوجس سلفا بأن «جبهة النصرة» هي التي أطلقت هذه المعركة باسم «الأنفال» بمعنى الغنائم، والتي ستترك ظلالاً من الفيء والسبي..

لكن أهمية معركة الساحل تكمن في خصوصية هذه المنطقة أيضاً، فالساحل جزء من سوريا، ومعركة الساحل جزء من الثورة السورية، وهي يمكن أن تشكل ضغطا على تلك المجموعات المترددة حتى الآن في المشاركة بالثورة السورية، والتي تشكل جدار حماية خلفي للنظام، وتدغدغ أحلام الفرار إليها كملجأ أخير في حال خسارة النظام لمعركته مع المعارضة السورية.

هي معركة ضرورية لزعزعة سيطرة النظام، وضرب مناطق نفوذه ومناطق تواجد شبيحته الأساسيين، شرط أن تخاض معركة الساحل على قاعدة وطنية وليست طائفية، وعلى قاعدة الثورة وليس الانتقام.

الافتتاحية

حسابات البيدر

أنور بدر

أخشى دائما من التضخيم الإعلامي للنجاحات أو الخسائر، فأنا أعلم أن الثورة السورية ماضية باتجاه هدفها الأول في اسقاط هذا النظام، إذ لا يمكن لأي نظام أن ينتصر في المآل النهائي على الشعب، لكنني أدرك بذات اليقين أن دون ذلك طريق طويل يسير عليه السوريون بقوة الدم والتضحيات التي يبذلونها ببطولة وشرف، وهذا الطريق الطويل سنقطع كل خطواته المؤلمة بفرح الانتصار حينا وخيبة الهزائم حينا آخر، دون أية أوهام بأن هذه المعركة الناجحة ستعني النصر النهائي المؤزر، أو أن تلك المعركة الخاسرة ستعني نهاية الثورة والعودة إلى حظيرة النظام.

في المستوى الذاتي اجتاحتنا غصة كبيرة إثر احتلال النظام وعصابات نصر الله لمدينة يبرود مؤخرا، دون أن يأخذنا الوهم بإمكانية أن ينتصر النظام وحلفائه، وها هو استاذ الدراسات الاسلامية والشرق أوسطية في جامعة ادنبره «توما بييريه» يحذر من المبالغة في تقييم هذه النجاحات العسكرية الاخيرة للنظام. لافتا النظر إلى النجاحات المقابلة في تحرير «حاجزي قصاد والصوامع بعد حصار دام شهرين بسواعد الجيش الحر الذين استبسلوا استبسالاً كبيرا» يوم ١٨ آذار، بعيد تحرير سجن غرز المركزي في درعا مهد الثورة، وما تزال الاشتباكات جارية بمحيط فرع القوى الجوية بدرعا.

ولم تكن أخبار معركة الساحل أقل أهمية، أو في ريف حماه وإدلب وحلب، حتى أن الجيش الحر تقدم في مدينة جوبر باتجاه ساحة العباسيين في قلب العاصمة دمشق، وفي القلمون ذاتها سيطر الثوار على قاعدة عسكرية للنظام بالقرب من مطار السين، وغنموا فيها أربعين دبابة وأسلحة خفيفة أخرى.

ومع ذلك ما تزال معركتنا طويلة مع هذا النظام، وحسابات الحقل لن تتوافق دائما مع حسابات البيدر، ويبقى لنا يقين الانتماء لهذه الثورة بكل نجاحاتها وإخفاقاتها، مع وعي الشروط الموضوعية والذاتية لأي نجاح حاصل أو إخفاق قائم، فالأشياء تؤخذ بأسبابها أيقنت داعش بذلك أم كفرت النصرة به.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨١) ٢٠١٤/٣/٢٤

النظام يخلط الأوراق في الجولان

نبيل حيفاوي

شهد الأسبوع الماضي تطورا محدوداً على الصعيد العسكري, في هضبة الجولان السورية المحتلة منذ سنة١٩٧٦.

فإثر عملية تفجير سيارة داخل المنطقة المحتلة من الجولان, قامت إسرائيل, بعد أقل من٤٨ ساعة بشن غارات جوية ليلية, على مواقع عسكرية سورية, أعلنت عنها إسرائيل, واعترفت بها سوريا مشيرة إلى خسائر محدودة في صفوف قواتها المنتشرة في المنطقة, وبصرف النظر عن دقة البيان السوري, لجهة الخسائر التي الحقتها الغارة بالقوات السورية (قتيل وسبعة جرحى), فإن الحدث لابدَ أن يقرأ سياسيا, بارتباطه باستراتيجية النظام في العمل على حل مأزقه, ومحاولة الخروج منه منتصرا على الشعب السوري.

لم يتضح تماماً وبدقة, من هي الجهة التي نفذت العملية في الجولان ضد الإسرائيليين, غير أن المكان وجغرافيته, والسوابق في هذا المجال, تشير الى أن التنفيذ تم بعلم وتنسيق مع الاستخبارات السورية, والأغلب أن التنفيذ قامت به مجموعة من حزب الله, أو مجموعة خاصة من الاستخبارات السورية, وربما طرف فلسطيني يتبع للنظام السوري.

ماذا يريد نظام بشار من وراء هذه الأعمال؟

المؤكد أن هذه العملية وما يشابهها, لا تأتي في سياق فتح اشتباك مع إسرائيل, ولا هي مقاومة لاحتلال مضى عليه ما يقرب من نصف قرن, تمتعت خلاله إسرائيل بهدوء أمني لامثيل له على كافة الحدود العربية مع الأراضي المحتلة, وهي ليست تنفيذا لتوعدات النظام «بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين», إلا إذا أراد النظام استعراض مهزلة مضحكة تثير السخرية. وحزب الله الذي سددت له إسرائيل ضربة قوية في أحد معسكراته في البقاع, لم يعلن عن عملية مجدل شمس كرد على العدوان الإسرائيلي.

وطالما التزم النظام الفرار من الرد أو المواجهة كعادته, مكتفياً بترداد اسطوانته المشروخة «الاحتفاظ بحق الرد بالطريقة المناسبة, وبالتوقيت والمكان المناسبين», فإن ما يبقى من عملية تفجير السيارة الإسرائيلية في الجولان هو سحب دخان أرادها النظام, وحلفه «الممانع والمقاوم», ليرسل طيّها تضليلاته عن وقوفه بوجه إسرائيل, ولتسويق ادعائه بأنه يواجه مؤامرة إمبريالية إسرائيلية, وإرهابية, وهو في اشتباك مع «الأعداء» على مختلف الجبهات.

لكن القيادة الإسرائيلية اتبعت غاراتها على مواقع قوات النظام, بتهديدات قوية للنظام ولحزب الله, بل ولعلها تركت الباب مفتوحاً لعمليات مباغتة, حيث ما جاء في تصريحات هيئة الأركان والحكومة, يشي وكأن الغارة الليلية جزء من رد ربما تتبعه ضربات أخرى.

والإعلان الإسرائيلي عن العملية, هو الذي فرض على النظام الاعتراف بالضربة, مع التقليل من شأنها وآثارها.

فهل سيتابع النظام تحرشاته المحدودة بالقوات الإسرائيلية في الفترة القادمة؟ في محاولة منه للتغطية على جرائمه ضد الشعب السوري, ولتحويل الأنظار نحو جبهة الصراع مع إسرائيل, لكن بشكل مسيطر عليه, حتى لا تكون الردود العسكرية الإسرائيلية قوية وواسعة النطاق؟.

أغلب التقدير, أن النظام يفهم جيداً حدود اللعب بالنار مع إسرائيل. حتى حزب الله المرتبط بغرفة عمليات النظام, لن يمس حدود اللعب المسموح به, فأولوياته في الجهد التعبوي والعسكري تتركز على الأراضي السورية, للنيل من ثورة الشعب السوري. لذا فإن كل احتكاك مع الإسرائيليين سيكون محدودا, مع جاهزية للرضوخ للرد الإسرائيلي, ودون تحريك أي ساكن. تماما كما فعل النظام بعد الغارات الليلية الإسرائيلية, وقبله كان حزب الله قد ابتلع بصمت الغارة على معسكراته في البقاع.

لبنان تحت نار النظام السوري

ماجد حمود

منذ الأيام الأولى للثورة السورية, حاول النظام جعل لبنان احتياطا أمنيا وجغرافيا لعملياته القمعية في الداخل السوري.

وأعدَ عدتَه الإعلامية والسياسية والأمنية لتكون أداة فعالة للدفاع عن بقائه. وليمهد للإسناد العسكري من قوات حزب الله.

ففي البداية, راح عملاؤه من القوى التي أعدها ورعاها, يتنطحون للدفاع عنه, مستخدمين ادعاء «المؤامرة» مبررا للهجوم على الثورة السورية, واتهامها تارة بالعمالة للخارج, وتارة بالأصولية الإرهابية.

ومع احتدام المواجهة في المنطقة الوسطى (حمص وريفها الغربي والجنوبي), راح يطارد النشطاء الذين يتنقلون بين سهل عكار وحمص, أو بينها وبين طرابلس, ويقتل أعدادا منهم, ثم راحت أدواته المنتشرة في شمال لبنان والبقاع, تخطف وتعتقل النشطاء, وهم بغالبيتهم سلميون, قبل اتساع رقعة المقاومة المسلحة.

وكما اتضح, فإن حزب الله, ومنذ الأيام الأولى للمظاهرات السلمية, أرسل قناصة متسترين بالقوات الأمنية السورية. وحين اختلت موازين القوى لمصلحة الثورة, في العام ٢٠١٢ وصولا الى النصف الأول من العام ٢٠١٣, كان لابد من نجدة علنية سافرة, يقدمها حلفاء النظام لوقف انهياره, والعمل على تعديل ميزان القوى.

فتحرك حزب الله بشكل سافر ومكشوف, بداية بدعوى «حماية المراقد الشيعية», ثم الإفصاح بأن هزيمة نظام بشار الأسد, ستشكل هزيمة لحلف «المقاومة والممانعة». وبدا ذلك جلياً في انحراطه في معركة القصير. الأمر الذي ترتب عليه تحدياً للتركيبة السياسية والاجتماعية في لبنان, وهو ما استدعى اصطفاف قوى عديدة في لبنان للدفاع عن الثورة السورية.

وراحت أبواق النظام تصعد من هجماتها على اللبنانيين الداعمين للشعب السوري, حتى ولو على المستوى الإنساني لا غير, وفي طرابلس كان جبل محسن ذو التركيبة الطائفية التي يدعي النظام تمثيلها والدفاع عنها, احتياطا تخريبياً وأمنياً, يوظفه النظام لنقل الصراع إلى شمال لبنان, وعلى قاعدة طائفية.

كما نالت القوى العميلة للنظام والمتحالفة معه, من النازحين السوريين الذين لم يقوموا بأي نشاط مناهض للنظام, فقط لكونهم من البيئة التي يُطلق عليها: البيئة الحاضنة للثورة.

وجاهر حزب الله, بعد معركة القصير, بادعاء فضله على النظام السوري في حسم المعركة ضد الثوار.

لا شك أن حزب الله والنظام, قاما بإهمال وجود شرعية الدولة اللبنانية, وشنت قوات النظام عملياتها داخل الأراضي اللبنانية, بما فيها سلاح الجو, ومؤخرا استهدفت قوات النظام, بعد تداعيات سقوط يبرود, ثم قلعة الحصن, أرتال النازحين الفارين, دون تفريق بين مقاتل ومدني.

ولا يتورع حزب الله عن التفجير الشامل في لبنان, لمصلحة النظام السوري, إن لم تخضع الأطراف السياسية اللبنانية لأجندته في سوريا. مع الاشارة لتزامن هذا التصعيد على القرى والبلدات اللبنانية, مع منح الثقة لحكومة تمام سلام, التي ستعد لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة (أيار٢٠١٤).

فحجم العنف المسلط على لبنان, يفوق الخطر المزعوم, عن دعم بعض اللبنانيين للثورة, وكذلك ما يقال عن مشاركة شباب لبنانيين في دعم «الارهاب». وهو ما يكشف عن أجندة تعدها ايران والنظام وحزب الله, لجعل لبنان بأكمله بقبضة نظام طهران, عبر سوريا, وبالاستناد للقوة العسكرية والطائفية لحزب الله. حتى لو أدى ذلك إلى تفجير لبنان سياسيا وطائفيا, على عتبة انتخاباته الرئاسية.

من أرق العيش اليومي والاقتصاد المنهار

تحقيق ـ نعيم نصار

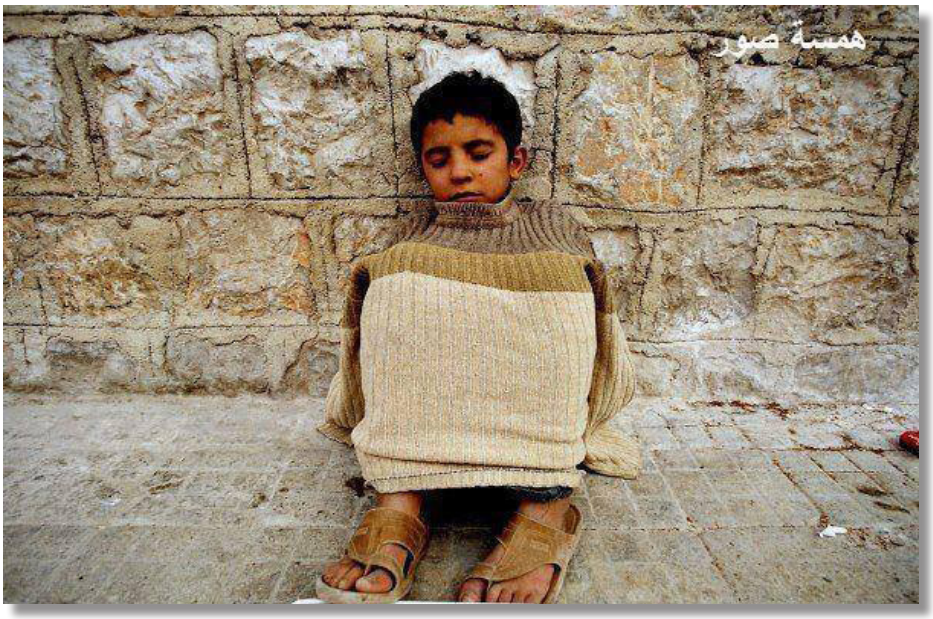

نعود لمناقشة الوضع المعيشي والاقتصادي الذي يعاني منه ملايين السوريين، لا سيما أن عموم الشعب كان قبل الثورة ومنذ عهد الطاغية الأب يعيش البؤس والفقر، و حين بدأت الثورة السورية وتُرِكَ السوريين وحدهم ولم يؤازرهم أحد، فحملوا جبالاً من الهموم ومنها الهمّ المعيشي والاقتصادي الضاغط عليهم يوماً بعد يوم.

ضمن هذا الإطار تبدو المقارنة بين أسعار المواد الغذائية قبل ثلاث سنوات ووضعها الحالي مغرية للاقتصاديين والخبراء فموقع «الاقتصادي» نشر منذ أيام تحقيقاً عن هذا الحال ومنه، واقع الغلاء في الخضار والفواكه التي زادت ٦٠٠٪.

يشرح التحقيق كيف تصدّرت المنتجات الحيوانية والخضار والفواكه والتي تشتهر بها سورية، نسب الارتفاع منذ ثلاث سنوات وحتى الآن، فارتفع سعر كيلو الفروج من ١٠٥ ليرات قبل الأزمة إلى ٦١٥ ليرة، بنسبة ٦٠٠٪، كما ارتفع سعر صحن البيض من ١٢٠ ليرة إلى ٦٧٥ ليرة، والحليب ارتفع سعر الكيلو من ٣٠ ليرة إلى ١٤٠ ليرة، وانعكس هذا الارتفاع على جميع المواد المصنّعة منه، كاللبنة والجبنة بنسب متقاربة وصلت إلى حوالي ٥٠٠٪، ما ساهم بانتشار الغش في تصنيع الألبان والأجبان عبر الاستعانة بالحليب البودرة.

وذكر التحقيق أيضاً أنّ ارتفاع سعر اللحوم الحمراء كان بنسبة أقل، حيث تراوح كيلو لحم الغنم من ٨٠٠-٩٠٠ أيضاً قبل الأزمة إلى ١٥٠٠-٢٠٠٠ ليرة، ولحم العجل ارتفع بنسبة أكبر من ٦٠٠-٨٠٠ ليرة إلى ١٥٠٠-١٧٠٠ ليرة.

أما الخضار والفواكه، فارتفعت أسعارها بشكل جنوني، فتضاعف سعر كيلو البطاطا من ٣٠ إلى ١٣٠ ليرة، وكيلو البندورة من ٢٠- ٣٠ ليرة إلى ٧٥- ١٥٠ ليرة، والكوسا من ٣٥-٤٠ ليرة إلى ١٤٠- ٢٠٠ ليرة، والزهرة من ١٥-٢٥ ليرة إلى ٧٥-١٠٠ ليرة، والبرتقال من ٢٠-٣٥ ليرة إلى ٥٠ – ٨٥ ليرة، والتفاح من ٤٠-٧٥ ليرة إلى ١٢٥ -٢٠٠ ليرة، بينما بلغ سعر ليتر زيت الزيتون حوالي ٧٠٠ ليرة، بعد أن كان يباع بـ٢٠٠ ليرة.

وفي رصد لأسعار الزيوت والسمون قبل وخلال «الأزمة» ، تبين أنّ سعر ليتر زيت دوار الشمس كان يتراوح بين ٨٠ -٩٠ ليرة، بينما سعره حالياً ٢٢٥-٢٧٥ ليرة، وارتفع سعر كيلو السمنة النباتية من النوع الجيد من ١٧٠ ليرة إلى ٤٧٠ ليرة، وارتفع سعر كيلو الطحين من ٣٠ إلى ٩٠ ليرة، وكيلو الرز من ٥٠ -١٠٠ ليرة، إلى ١٥٠-٢٢٠ ليرة، والسكر من ٤٥ إلى ٩٥ ليرة.

ويعرف السوريون من خبرتهم الطويلة مع مؤسسات النظام المختلفة، أنّهم متروكون لجشع التجار الكبار والصغار أيضاً، ويكفي أن تستمع لأي حديث يومي لاثنين من السوريين لتعرف هذا الواقع المعيشي والتمويني ومدى الخراب والفساد فيه.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام «سمير عزت قاضي أمين» تحدث في لقاء صحفي مع جريدة حكومية بتاريخ ٣ـ٣ ـ ٢٠١٤ عن الواقع التمويني و الرقابي، فاعترف بوجود فساد علني لعناصر الرقابة وذكر: الجهاز الرقابي تعرض للإهمال والتجاهل وعدم المتابعة مما جعل بعض العاملين فيه يتجاوزون مسؤوليتهم وتلقي رشاوى من قبل التجار الذين يتحملون بدورهم مسؤولية تراجع دور عناصرنا عن الرقابة عندما يعرضون عليهم مبالغ مالية للتغاضي عن مخالفتهم.

وفي مكان آخر من اللقاء تحدّث الوزير عن وجود مراقبين شرفاء تعتمد عليهم الوزارة حالياً، (ونحن أيضاً لا ننفي وجودهم) وأكمل: ولتجاوز تلك السمعة غير الجيدة لعناصر الرقابة، والذي للحق يتمتع بعضهم بالنزاهة والكفاءة وهؤلاء هم من نعتمد عليهم في هذه المرحلة، وبهدف دعم ورفد هذا الجهاز بعناصر جديدة وخاصة أننا نواجه مشكلة قلة العناصر حيث لا يوجد لدينا في دمشق سوى ٦٠ مراقباً تموينياً ارتأت الحكومة فرز عاملين من جهات الدولة للوزارة والعمل كمراقبين مع الحرص على أن يكونوا من ذوي الكفاءة والنزاهة، وبالفعل تم ترشيح ٣٥٠ شخصاً وتمت الموافقة على ١٧١ شخصاً، ٦٠٪ منهم لم يباشروا العمل وبعد الفرز بينهم استقرينا على ٥٠ شخصاً يتبعون حاليا دورة رقابية في اللاذقية وسنرفد السوق بهم قريباً.

إذاً ٦٠ مراقباً تموينياً لدمشق التي زاد عدد سكانها في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة ٣٠٪، والسؤال البدهي الذي سيتبادر للذهن وماذا يستطيع ٦٠ مراقباً أن يفعلوا في أسواق دمشق وبقالياتها؟ هذا إذا كان الـ٦٠ مراقباً شرفاء؟ وهذا ما نفاه الوزير نفسه في الحوار.

ويكشف وزير النظام مدى الفساد واتساعه في مختلف زوايا الوزارة، لا سيما في جهازها الرقابي وذلك حين يقول: «بالمقابل لن نخفي استمرار بعض عناصرنا بإتباع الأساليب الملتوية السابقة بالتغاضي عن مخالفات بعض التجار وهذا ما حصل قبل أيام عندما كلفتُ أحد العناصر لتنظيم مخالفة لمحلٍ يبيع زيوتاً مخالفة وغير صالحة للاستهلاك، فكان أن قدّم لي تقريراً بأن الزيت صالح للاستهلاك رغم تأكدي من عدم صلاحيته».

الخلاصة التي يصل إليها السوري من لقاء وزير النظام، أنه لا أمل من وزارة تموين النظام ومراقبيه الفاسدين.

بتاريخ ١٤ـ٣ ـ ٢٠١٣ تحدث «لقناة العربية» د ـ أسامة القاضي «رئيس مجموعة عمل اقتصاد سورية» عن وضع الاقتصاد السوري فذكر أنّه الآن في غرفة الإنعاش، فعدد السكان في سوريا انخفض، وانخفض حجم الطلب على السلع والخدمات خاصة بالنسبة للصناعة والتجارة، والنظام السوري لا يسيطر إلا على معبر واحد هو معبر لبنان، فالرسوم الجمركية لا يستطيع تحصيلها إلا من خلال هذا المعبر، وما يفعله النظام أنّه يحاول تثبيت وضع الاقتصاد من خلال أساليبه الهمجية والقمعية، فهو يدير الاقتصاد بطريقة أمنية فيقبض على الصرافين ويسجن من يحمل عملات أجنبية، وحين تكون الناس في الداخل جائعة فهذا انهيار اقتصادي، وحين يفقد النظام قدرته على إدارة الاقتصاد بطريقة مركزية هذا انهيار اقتصادي أيضاً.

وفي دراسة «للمكتب المركزي للإحصاء» لما تدفعه الأسرة السورية حالياً لتأمين المواد الغذائية الأساسية بالاعتماد على كمية استهلاك الفرد من هذه المواد شهريا، تبين أنّ الفرد بحاجة شهرياً لدفع مبلغ ٤٧٠٠ ليرة، لتأمين هذه المواد الضرورية، دون العديد من المواد المستهلكة ولكنها لا تعد أساسية، وبالتالي فالأسرة الصغيرة والمؤلفة من أربعة أشخاص بحاجة إلى حوالي ١٩ ألف ليرة سورية شهريا، ما يعادل راتب موظف حكومي من الفئة الأولى.

و نضيف، فواتير الدواء اليومية التي يدفعها الناس هي أيضاً جزء من المصروف اليومي والضروري وهذه ليست رفاهية؟ وفواتير الهواتف النقالة ضرورة مطلقة ومصروف ويجب دفعه؟ فواتير الهواتف الثابتة هي الأخرى جزءٌ من مصاريف الناس.

وفي حديث الهمّ المعيشي لابد أن نتذكر ما قاله عبد الرحمن الكواكبي: «المستبدون يأسرون جماعتهم ويذبحونهم قصداً بمبضع الظلم ويمتصون دماء حياتهم بغصب أموالهم..».

ومازال السوري يصرخ من الوجع العام ومنه الهمّ المعيشي والاقتصادي، بينما يستمر النظام بقتل الناس واعتقالهم.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨١) ٢٠١٤/٣/٢٤

موت مرتقب.. ينهمر من السماء

مركز توثيق الانتهاكات ١٥ آذار ٢٠١٤

قال مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في تقرير حول الهجمات والمجازر التي ارتكبتها قوات النظام في أحياء مدينة حلب مؤخراً انّه تمّ توثيق ما لا يقل عن (٢٦٦) غارة جوية قام بها سلاح الجو التابع لقوات النظام على أحياء حلب وبعض القرى والبلدات التابعة لها من بداية شهر تشرين الثاني ٢٠١٣ حتى نهاية شهر شباط ٢٠١٤، حيث أسفرت تلك الغارات عن سقوط أكثر من (١٣٩٥) شهيداً

بينهم فقط (١٤) من الكتائب المقاتلة.

في حين وثق التقرير أكثر من (١٢٠٠) شهيداً كضحايا للمجازر التي قامت بها قوات النظام مستخدمة «البراميل المتفجرة أو الحاويات المليئة بالمواد المتفجرة» والتي بلغ عددها ما لا يقل عن (٦٤) مجزرة - وقعت نسبتها الساحقة في أحياء حلب الشرقية- منهم (٣٦٦) طفلاً وطفلة، و (١٥٦) امرأة ، في أكثر من (١٥٢) هجوماً تمّ استخدام البراميل المتفجرة أو الحاويات فيه، أسقطت طائرات النظام خلال تلك الهجمات أكثر من (٣٠٥) براميل منهم أكثر من (١٢٥) برميلاً في شهر كانون الأول ٢٠١٣ وحده وأكثر من (١٣٢) برميل في شهر كانون الثاني ٢٠١٤.

ونتيجة لهذه الهجمات المستعرة التي تشنها قوات النظام شهدت مدينة حلب نزوحاً غير مسبوقاً للسكان، فقد نزح حتى نهاية شهر شباط ٢٠١٤ ما لا يقل عن (٣٠٠) ألف نسمة، وخاصة من حيّ مساكن هنانو والشعار والأحياء الشرقية الغير خاضعة لسيطرة النظام، وتسببت تلك الغارات أيضاً في تضرر ما لا يقل عن (١٤٠٠) منزلاً تمّ تدمير أكثر من (٩٠٠) منهم بشكل شبه كامل، أمّا بالنسبة للجرحى فقد أصيب ما لا يقل عن عشرين ألف مواطن نتيجة تلك الغارات معظمهم من الأطفال والنساء، نقلت آلاف الحالات الخطرة منها إلى المشافي القريبة من الحدود التركية والمئات إلى المشافي التركية نفسها.

وتمّ تسجيل هجمات ممنهجة ومنتظمة استهدفت الأحياء المدنية بشكل واضح لا لبس فيه فقتلت مئات المدنيين وسببت خسائر فادحة في ممتلكات السكان وخاصة من ناحية تدمير المنازل والمحلات والمنشات التجارية.

اعتمد التقرير في منهجيته على شهادات العديد من شهود العيان والنشطاء الإعلاميين الميدانيين وبعض الناجين وعدد من الأطباء والممرضين الذين قاموا باستقبال المئات من الحالات، بالإضافة إلى تحليل العشرات من مقاطع الفيديو والصور التي تمّ التقاطها من قبل النشطاء الإعلاميين إبان الهجمات التي كانت تستهدف المناطق السكنية، كما اعتمد التقرير في الدرجة الثانية على مئات الأخبار والتقارير الإخبارية الواردة من ضمن مدينة حلب والتي تمّ توثيقها بالصورة أو الخبر وتظهر أو تصف أشكال مختلفة من القتل والدمار الذي عقب كل غارة جوية على المدينة أو مدن وقرى الريف وخاصة الشمالية منها.

جاء التقرير في ٣٣ صفحة وتحدث بشيء من التفصيل عن طبية هذه البراميل والحاويات المتفجرة التي تقوم بإلقائها قوات النظام، وذكر أنّ هنالك عدة أنواع وأكثرها سوءً هي التي بدأت قوات النظام تستخدمه خلال الفترة الأخيرة والتي يبلغ وزنها ما بين الخمسمائة إلى الألف كغ من المواد المتفجرة وتحديداً مادة الت إن ت.

تمّ عرض التقرير على الفريق القانوني الذي يعمل مع مركز توثيق الانتهاكات في سوريا وخلص إلى النتائج التالية:

تشكل الهجمات العشوائية على المدنيين انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وذلك وفق القانون الدولي الإنساني العرفي. وهي بناءً على ذلك تشكل جرائم حرب، حيث يتحمل القادة الذي أصدروا الأوامر المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الهجمات، إضافة إلى كل من ارتكب أو سهل أو ساعد أو قدم العون لارتكاب هذه الهجمات التي هي جرائم حرب.

إن الحوادث الموثقة في التقرير يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية وفق تعريف اجتهاد محاكم الجنايات الدولية وكذلك المادة ٧ من اتفاقية روما المتضمنة النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية.

أولاً، إن قتل المدنيين بانتهاك للقانون الدولي الإنساني، وفق ما تم بيانه آنفاً، يشكل جريمة «القتل العمد» وهو من الأفعال الأساسية المشكلة للجريمة ضد الإنسانية.

ثانياً، إن ازدياد عدد حوادث القتل العمد على النحو الموثق في هذا التقرير يشير إلى هجوم واسع ضد السكان المدنية، وهو شرط ظرفي أساسي للجرائم ضد الإنسانية.

ويبدو بأن هذا الهجوم ضد السكان المدنيين يأتي في سياق هجوم «واسع النطاق» و«منهجي» في آن واحد، حيث يرقى إلى مرتبة الجريمة ضد الإنسانية. إن درجة الهجمات الموثقة في هذه التقرير، بما في ذلك القتل العمد والضحايا من الشهداء الذين نجموا عن ذلك تعطيه صفة الهجوم «الواسع النطاق». كما أن الطابع المنهجي يمكن تبينه من مصدر كافة الهجمات الموثقة في هذا التقرير، وهو القوى الجوية السورية، والتي تشير إلى تخطيط عالي المستوى واستخدام للموارد العامة. ويشير ذلك إلى أن الهجمات الموثقة في هذا التقرير تسعى إلى نفس الهدف، ألا وهو التدمير، أو الاضطهاد، أو على أقل تقدير، إضعاف جماعة معينة من السكان: ألا وهم السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في حلب وجوارها.

ويذكر التقرير:

(أمّا ضحايا المجازر التي قامت بها قوات النظام مستخدمة «البراميل المتفجرة أو الحاويات المليئة بالمواد المتفجرة» والتي بلغ عددها ما لا يقل عن (٦٤) مجزرة، بلغ أكثر من ١٢٠٠ شهيداً منهم (٣٦٦) طفلاً وطفلة، و(١٥٦) امرأة، في أكثر من (١٥٢) هجوماً تمّ استخدام البراميل المتفجرة أو الحاويات فيه، أسقطت طائرات النظام خلال تلك الهجمات أكثر من (٣٠٥) براميل منهم أكثر من (١٢٥) برميلاً في شهر كانون الأول ٢٠١٣وحده وأكثر من (١٣٢) برميل في شهر كانون الثاني ٢٠١٤.

بلغ عدد الشهداء من الكتائب المقاتلة خلال تلك الهجمات جميعها – البراميل المتفجرة - سبع شهداء فقط، أما الباقي فجميعهم من السكان المدنيين، على أنّ هذه الأرقام غير نهائية وقابلة للزيادة بسبب كثرة أعداد الجرحى والتي وصل عددهم إلى الآلاف، نقل المئات من الحالات الخطرة منها إلى المشافي التركية أو المشافي المتواجدة داخل الأراضي السورية القريبة من الشريط الحدودي، الُمجهزة لاستقبال مثل هكذا حالات، بعكس المشافي الميدانية والنقاط الطبية المتواجدة في أحياء حلب الشرقية التي تفتقر إلى التجهيزات الطبية اللازمة وليس لديها القدرة الاستيعابية لمثل هكذا أعداد ضخمة.

وفي كل يوم تتعرض فيه مدينة حلب لهجمات بالبراميل المتفجرة تستقبل النقاط الطبية قرابة ٦٠ إصابة منها ما لا يقل عن عشرين حالة خطرة، خلال أيام الهجمات، ويستثنى من ذلك الإصابات التي ترد إلى المشفى وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة، وخلال الأشهر الثلاثة الماضية بلغ عدد المصابين أكثر من ٢٠ ألف مواطن بينهم الآلاف من النساء والأطفال).

للاطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports

كل شيء هادئ على الجبهة

محمد سليم

في بداية الثورة السورية التزمت إسرائيل صمتاً مطبقاً إزاء ما يدور في «الجارة الشمالية»، صمتاً لم يتخلله سوى إطلالات سريعة لمسؤولين إسرائيليين راحوا يطلقون إشارات بدت جميعها خارج السياق (أبرزها الحديث عن ضرورة الاستعداد لاستقبال اللاجئين العلويين الذين سينزحون إلى إسرائيل هرباً من الانتقام السني!). وبعد أشهر بدأت الصحافة العبرية تتحدث عن انقسام بين أعضاء الحكومة الاسرائيلية، وقد تمحور الانقسام حول اتجاهين، أولهما يرى ضرورة التمسك بالصمت التام إزاء ما يدور في سورية والاكتفاء بالمراقبة، دون أي تعليق من أي نوع، أما الاتجاه الثاني فقد كان يرى ضرورة أن يكون لإسرائيل دور ما، أو على الأقل لا بد لها من إعلان موقف. ومع تكاثر الحديث عن خطر الأسلحة الكيماوية السورية وإمكانية نقلها إلى حزب الله، بدا وكأن الكفة ترجح لصالح الاتجاه الثاني، إذ علا الصوت الإسرائيلي واقترن بضربات متتالية لمواقع عسكرية سورية.

يومئذ قال كثيرون إن إسرائيل بدأت بتغيير موقفها وإنها ستتحول من دور المتفرج إلى دور اللاعب الفاعل، ولم يأخذ هؤلاء بعين الاعتبار التأكيدات الإسرائيلية بأن «ضرباتها محدودة ومرتبطة بهدف محدد وهي لا ترقى إلى مستوى تغيير مجريات الحرب الدائرة في سوريا». ولكن الأيام أثبتت صحة هذه التأكيدات، إذ صارت الضربات المتقطعة روتينية فيما استمرت الحرب السورية على حالها.

منذ أيام وقفنا أمام تصعيد جديد، فإثر تفجيرات استهدفت جنوداً إسرائيليين داخل منطقة الجولان شنت إسرائيل غارات على مواقع عسكرية سورية قريبة من الحدود، والجديد هنا أن هذه الغارات كانت معلنة ووُضعت في سياق التلويح بتحرك عسكري إسرائيلي واسع، ما أطلق مجدداً الكلام عن نقلة في الموقف الإسرائيلي، فهل هذا حقيقي؟

قيل الكثير عن النظرية التي اعتمدتها دوائر القرار في تل أبيب، ومفادها: «الشيطان الذي نعرفه خير من الشيطان الذي لا نعرفه»، غير أن هذه النظرية راحت تهتز على وقع التطورات السورية، فبعد عام على الثورة بدا جلياً لـ (تل أبيب) أن الشيطان الذي تعرفه يترنح، وهو غير قابل للاستمرار، وأنها بالتالي قد تقف أمام شيطان (أو شياطين) لا تعرفه.

هكذا صار لزاماً على إسرائيل أن تبحث عن سيناريو بديل، وتشير المعطيات إلى أن هذا السيناريو هو بقاء الأمور في سورية على ما هي عليه الآن، فبما أن فرصة بقاء النظام صارت غير مضمونة، وبما أن إيجاد نظام بديل يلبي المتطلبات الإسرائيلية هو أمر متعذر، فالأفضل بالنسبة لإسرائيل هو استمرار الاحتراب السوري الداخلي، ما سيفضي إلى انهيار مؤسسات الدولة وتفكك المجتمع، وقد تصل الأمور إلى حد خلق كيانات جديدة (دويلة كردية ودويلة علوية)، وإذا تعذر ذلك (وهو متعذر على الأرجح) فإن النتيجة ستكون، على الأقل، دولة رخوة، أو فاشلة حتى، ستحتاج عقوداً لترميم نفسها ورأب الصدع في مجتمعها..

وواضح أن مثل هذا الهدف لا يجد ميدانه الأمثل في أرض المعارك. ثمة ميدان آخر يملك فيه الإسرائيليون يداً أطول وفاعلية أكبر: العلاقات الدولية. وبالفعل فقد نجح العامل الإسرائيلي في تبريد المواقف الدولية ولجم أي تحرك أمريكي فاعل محتمل، وبالتالي فكل شيء إلى الآن يسير في صالح السيناريو الذي استقر الإسرائيليون عليه. فما الذي تغير الآن لتعدل إسرائيل عن موقفها هذا؟ لماذا التورط في حرب صعبة وكل شيء يسير في صالحها؟.

إذاً نحن، على الأرجح، أمام حلقة جديدة في سلسلة الضربات «المحدودة والهادفة والروتينية»، ولا يغير في الأمر شيئاً أن الضربة كانت أعنف هذه المرة، وأن الصوت الذي رافقها كان أعلى.

عدم فهم وأسباب أخرى

ياسر عطا الله

قلائل من الكتاب العرب هم الذين يفهمون القضية السورية، ومع ذلك نجد غزارة في التحليلات والآراء، وأحياناً المعلومات، التي يغرقنا بها هؤلاء. تحليلات وآراء ومعلومات لا تحمل الكثير من توصيفاتها هذه، إذ أنها في الواقع مجموعة من الأفكار المعلبة القائمة على انحيازات مسبقة، كليشات تستلهم مواقف مبدئية وثوابت جامدة، ولا تعكس المجريات على الأرض، ولا تأخذ الوقائع بعين الاعتبار، ولا تعنى باستقصاء التفاصيل، ولا تواكب التطورات المتلاحقة، وكذلك فهي تهمل التاريخ، التاريخ الحقيقي، تماماً.

البعض من هؤلاء الكتاب (صحفيون ومحللون سياسيون وأكاديميون ومفكرون) اتخذوا موقفاً معادياً للثورة السورية، ومنذ يومها الأول، على اعتبار أنها تحدث في بلد ممانع رفض الصلح مع إسرائيل، ودعم حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية فدخل بجدارة في محور الممانعة.. وبالتالي فإن «أحداث الشغب» هنا من شأنها أن تضعف هذا المحور و»تفتت صخرة الصمود العربية الأخيرة». والغريب أن هؤلاء هم أنفسهم الذين كانوا قد هللوا للثورتين التونسية والمصرية، وكذلك كانوا قد هتفوا لثورتي اليمن والبحرين.

البعض الآخر أيد الثورة في بداياتها معتبراً إياها حلقة في سلسلة الربيع العربي، ولكن كثيراً منهم راحوا ينسحبون شيئاً فشيئاً، ليصلوا إلى موقف سلبي من كل ما يجري، نافضين أيديهم من الثورة والثوار، دون أن ينتقلوا إلى تأييد النظام. وحسب رأيهم فإن الثورة «سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية طائفية قذرة» لا يمكنهم تأييدها والتعاطف معها، وسبب هذا التحول، من وجهة نظرهم، هو «انجراف المعارضة نحو الطائفية وارتهانها لأجندات خليجية تهدف إلى إشعال الفتنة المذهبية في المنطقة»، وكذلك عمالة قيادة المعارضة السياسية (المجلس الوطني ثم الائتلاف) للأمريكيين وتعويلهم على تدخل عسكري أجنبي..

باستبعاد الأحكام الأخلاقية والاتهامات بالعمالة (علماً أن هذه تنطبق على عدد منهم بلا شك) فإن هؤلاء الكتاب يجلسون حبيسي أبراجهم العاجية مطالبين بثورة نظيفة ورافضين لكل أشكال الطائفية ولكل أنواع التدخل الأجنبي. ولا شك أن رفض الطائفية وإدانة التدخل الخارجي وهجاء السلاح والتسليح.. كلها مواقف تنطلق من مبادئ نبيلة ومثل عليا متفق عليها نظرياً، ولكن هذه المواقف الأمينة لمبادئها هي للأسف غير أمينة للواقع، إذ تعالت عليه وعلى حقائقه وتفاصيله وتعقيداته، وهذا ما جعل أصحاب هذه المواقف يصابون بالعطب الفكري والحول في النظر إلى ما يجري.

وكما في كل منطق صوري، فالانسجام الداخلي حاضر في هذه المواقف ولكن الغائب هو الانسجام مع الواقع، لتأتي النتيجة على هذا الشكل من الابتسار والتبسيط المخل الذي يتجلى في هذه الأحكام المستهجنة: «تحميل الشعب لمسؤولية استدعاء التدخل الخارجي، وتفسير الطائفية بتغير في مزاج بعض الناس، وتفسير القتل والقتال بالطمع في أموال خليجية..»!.

يشاهد الكتاب العرب، مصريون ومغاربة وأردنيون، الأحداث السورية من مناظير لا تصلح إلا لرؤية بلدانهم، هناك حيث وحدة المذهب والدين، وحيث المجتمعات مقهورة ولكنها غير مبتلية بالطائفية، وحيث الأنظمة مستبدة ولكنها لم تقم على أساس مذهبي..

يعتبرون الطائفية مجرد مرض ألم بالمعارضة نتيجة فيروس جاء مع المال الخليجي، ولا يعرفون أن الطائفية هي واقع وتاريخ سوريين، وأنها صيغة ورثها النظام وحافظ عليها ونماها وأعدها لتكون قابلة للاستثمار.. وينسون، أو يتناسون، أن جهة إقليمية، وقبل أن يحسم الخليجيون موقفهم من الثورة السورية، أطلقت فكرة «تحالف الأقليات» كرد على المظاهرات المنادية بـ «الشعب السوري واحد»، وأعدت جبال طهران لتستضيف معسكرات تدريب لميليشيات أقلوية سميت «جيش الدفاع الوطني».

عدم الفهم هو حال البعض، ولكن البعض الآخر له أسباب أخرى أقل براءة بكثير.. ولهذا حديث آخر.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨١) ٢٠١٤/٣/٢٤

.. وللثقافة نصيب فيما يحدث

خالد الحلبي

لم يتأخر المراقبون في تحليل معركة يبرود وتفسير نتيجتها وتحديد آثارها على توازن القوى ومجريات الحرب الدائرة. وقد أفاض هؤلاء في مناقشة الأسباب التي أفضت إلى خسارة المعارضة المسلحة لمعقلها المهم في القلمون، وكانت جميع الآراء، على اختلاف قائليها وكتابها، تتقاطع عند قواسم مشتركة كثيرة، فالأسباب هي نفسها تقريباً مع إضافة بسيطة هنا وتفصيل صغير ناقص هناك. ويمكننا أن نجمل الأسباب المعروضة بما يلي:

أولاً ـ الاختلال الواضح والكبير في موازين القوى، فالنظام امتلك في معركة يبرود، كما في معارك أخرى، كل أنواع الأسلحة الثقيلة والفتاكة، من مدفعية ودبابات وصواريخ، بالإضافة إلى الطائرات التي كان لها الدور الأكبر في تقرير نتيجة المعركة، وكذلك جاء مقاتلو حزب الله محملين بصواريخ (بركان) التي تملك قدرة عالية في معارك من هذا النوع، إذ تستطيع تدمير التحصينات والدشم وإلحاق أكبر قدر من الأذى بالمقاتلين المتحصنين، لاسيما أن حمولة كل صاروخ من هذا النوع تصل إلى أربعمئة كيلو غرام من المتفجرات.

أما المعارضة، بالمقابل، فقد اقتصر تسليحها على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة: بنادق ورشاشات ومدافع هاون وقنابل ومتفجرات تقليدية، مع القليل جداً من مضادات الدروع، وانعدام تام لمضادات الطائرات التي لا تزال محظورة على المعارضة بقرار أمريكي. والسلاح النوعي الوحيد الذي كان بحوزتها هو صواريخ الكونكورس والكورنيت، وهو سلاح أثبت فعاليته في المرحلة الأولى من المعركة ثم سرعان ما تم تحييده بفضل سلاح الجو النظامي. وفوق ذلك فقد افتقد مقاتلو المعارضة لخطوط إمداد تعوضهم الذخيرة المستهلكة.

ثانياً ـ عدم تناسب الدعم المقدم من الحلفاء والأصدقاء لكلا الطرفين، إذ بدا واضحاً أن أصدقاء المعارضة استخدموا أسلوب القطارة في تسليحها، وذهبت أدراج الرياح كل الوعود عن «أسلحة نوعية وشحنات فتاكة في الطريق وبواخر مترعة بالإمدادات..»، ولم يصل من هذه الترسانة إلا أخبارها، ليتبين أننا أمام حرب دعاية وتهويش إعلامي لا أكثر.. وخلال خمسة وثلاثين يوماً من الحصار فإن شيئاً من السلاح الحقيقي لم يدخل يبرود من أي جهة كانت.

أما أصدقاء النظام فقد بقوا هنا، كما كانوا في معارك أخرى، على سخائهم المعهود، فالأسلحة الروسية لم تنقطع والطائرات الإيرانية ظلت تعبر الأجواء العراقية محملة بمختلف صنوف الأسلحة والعتاد. وقد تحدث المراقبون عن طائرات إيرانية أرسلتها طهران خصيصاً لمعركة يبرود، وهذه الطائرات من صنع إيراني وهي مختصة بالمراقبة، وحسب قادة في المعارضة فإن هذا السلاح المستجد غير مسار المعركة وحسم نتيجتها، فطائرات المراقبة الإيرانية وفرت لجيش النظام ومقاتلي حزب الله إحداثيات دقيقة عن أماكن وجود مقاتلي المعارضة على الجبال، ومواقع نصب منصّات صواريخهم.

ثالثاً ـ هناك جملة من العوامل التي قد يصح وصفها بـ «الذاتية»، فأداء المعارضة المسلحة لا يزال يشوبه التهلهل والعشوائية وضعف الانضباط والتخطيط، ويعود ذلك إلى أن معظم مقاتلي المعارضة جاؤوا من خلفيات غير عسكرية، فهم مواطنون مدنيون كانوا يمتهنون أعمال عادية (نجار، حداد، مزارع، تاجر، رجل دين، مدرس...)، وقد وقف هؤلاء أمام جيش النظام المحترف ومقاتلي حزب الله المدربين منذ سنوات على الحرب، والخاضعين لدورات ومعسكرات تدريب نوعية..

وكذلك فقد كان أداء القيادة السياسية للمعارضة ضعيفاً، واتضح مجدداً ذلك الانفصال بين هذه القيادة وبين المقاتلين على الأرض، وهذا ما حال دون تمكن سياسيي المعارضة من تقديم أي شيء يذكر لمعركة يبرود، بالإضافة إلى أن أيدي قيادة المعارضة السياسية مغلولة بالأصل بسبب خذلان المجتمع الدولي وتلكؤ الدول الصديقة عن الدعم الحقيقي.

وهناك من يضيف أسباباً أكثر خطورة، إذ تحدث عدد من المعارضين عن «خيانات كبيرة في صفوف الجيش الحر. حيث كان البعض يعطي إحداثيات للنظام عن مواقع تمركز قيادات الكتائب الإسلامية تحديداً، وفي مقدمهم النصرة». فيما أشار آخرون إلى أن «بعض كتائب المعارضة أضحت تنسق مع النظام و حزب الله، بسبب خلافاتها مع المجموعات الإسلامية المتشددة»، ومن القائلين بذلك المتحدث باسم جبهة النصرة في القلمون عبدالله الشامي، الذي زعم إن «بعض كتائب المعارضة انسحبت فجأة من جبهات عدة، أهمها تلة مارمارون الاستراتيجية، حيث تكشف هذه التلة كل مدينة يبرود، وقد فوجئنا بصعود الجيش السوري الى هذه النقطة. وكان لهذا الانسحاب الدور الكبير في سقوط المدينة».

كذلك ثمة إشارات استفهام راحت تحوم حول (جيش الإسلام) الذي كان يعد القوى الضاربة في يبرود، ويقول معارضون إن «هذا الفصيل لم يخض أي معركة حقيقية مع النظام، ولم يطلق رصاصة في معركة يبرود ولا قارة ولا النبك». ويفسر البعض ذلك بارتهان قرار (جيش الإسلام) لبعض القوى الإقليمية (قطر) التي تحسنت علاقتها في الفترة الأخيرة مع المحور الإيراني.

ولكن يجب الحذر في تناول هذه الروايات وتصديقها على عواهنها، فالهزيمة عادة لا تجد من يرضى بتبنيها فتغدو كرة يتقاذفها الشركاء والحلفاء فيما بينهم، ولا ننسى أن اختلاف التوجهات والمشارب والأهواء بين صفوف المعارضة يخلق تربة خصبة للشائعات ولتضخيم الأحداث، وأحياناً لاختلاقها. وتبقى الحقيقة في انتظار تحقيق دقيق يستقصي الوقائع والظروف والملابسات، وهو ما يحتاج إلى وقت وجهد وجهات موضوعية.

على كل، وبغض النظر عن الروايات غير المؤكدة، فالأسباب السالفة الذكر تبدو منطقية وكفيلة بتقديم تفسير لما حدث في يبرود وغيرها من معارك انتهت إلى نتيجة مماثلة، غير أن هناك سبباً قلما يأتي أحد على ذكره، وهو ينتمي إلى دائرة (الثقافة)، وبالطبع فإن الحديث عن الثقافة في هذا السياق يبدو أقرب إلى الترف في نظر كثيرين، غير أن الحقيقة هي عكس ذلك.

في بداية الثورة تصدى للقيادة رعيل من الشباب امتلك، إضافة إلى الجرأة والشجاعة، انفتاحاً على روح العصر وأساليبه ومبتكراته، وهو ما تجلى في استخدام أحدث تقنيات الاتصال، وفي الأساليب المبتكرة لتشكيل التنسيقيات واللجان الشعبية، كما في التخطيط الذكي للمظاهرات والمواجهات مع قوات الأمن.. باختصار لقد أخذ هؤلاء القادة الشباب بكل أسباب القوة التي يتيحها العصر الذين هم ابناؤه. ولكن هذا الرعيل قد سحق إذ توزع بين المقابر والسجون والمنافي، لتنتقل القيادة إلى رجال مختلفين تماماً، وخاصة بعد صعود التيار الإسلامي وهيمنته.

كثير من قادة الكتائب الإسلامية استخدموا أساليب مختلفة وجاؤوا مستندين إلى مرجعيات مغايرة: التراث، معارك الأجداد، كتب السلف.. ومن يقرأ بعض أدبياتهم ونقاشاتهم يستهجن لحجم الجدل البيزنطي الذي يشغلون أنفسهم به، ففي إحدى دراساتهم جاء في تحليل أسباب تأخر النصر أن السبب الرئيس هو «الاختلاط بالمقاتلين العلمانيين وبما أن نجاح الجهاد يقتضي إخلاص النية لله فكيف سيحدث هذا وفي صفوفنا علمانيون لا يخلصون في قتالهم النية لوجه الله؟»!

هكذا وفيما يجهد قادة الجيش الحر ومسؤولو الائتلاف في البحث عن مصادر للتسليح وعن طرق لجذب الاهتمام الدولي، وتغيير الموقف الأمريكي.. فإن بعض (بل كثير من) قادة الكتائب الإسلامية يستخفون بكل ذلك، مكتفين بالبحث عن الوسائل الشرعية من «إخلاص في النية، وتعزيز الإيمان، واستلهام نهج السلف الصالح..».

حرية - السنة الثانية - العدد (٨١) ٢٠١٤/٣/٢٤

همام السيد.. الأولاد هم موضوعي.. واليوم أبحث أبعد

فالسؤال: لماذا حدث كل هذا؟

يارا بدر

يقول همام السيد: (من الأطفال الصغار في حارتي في دُمّر البلد عرفت معنى الحرب, بعد سنة تقريباً من اندلاع الثورة في سوريا, حين شاهدتهم يلعبون بكل براءة صراعاً تمثيلياً بين قوات المعارضة وقوات الحكومة, عوضاً عن «عسكر وحرامية». في تلك الحارة التي تؤيد الحراك الثوري ينتصر الأطفال المعارضون, في قريتي ربما ينتصر الطرف الآخر. وهم في كلا المكانين مُجرّد أطفال. فكان الطفل موضوع لوحتي, كتلته ثقيلة في اللوحة, وثابتة, لكنه للأسف مضغوط للأسفل ممنوع عليه أن يمتلك مساحته).

همام السيد نحات ومصور زيتي، وحفار «غرافيكي»، درس في معهد الفنون التطبيقية, وخريج نحت. أقام مجموعة من المعارضة في سوريا والمشاركات النحتيّة المُميّزة, منها مشاركته في «الملتقى العالمي» في «مشتى الحلو», وذلك بمنحوتة خشبيّة ضخمة، وهو بحسب حديث للسيد: (كان العمل عبارة عن تجميع لأخشاب محلية من ذات المنطقة- خشب الجوز، والتوت، ومجموعة أخشاب معينة أخرى- بارتفاع أربع أمتار). كذلك كان للسيد مشاركتين مع الفنان النحات أكثم عبد الحميد في ملتقيات خارجية في إسبانيا،

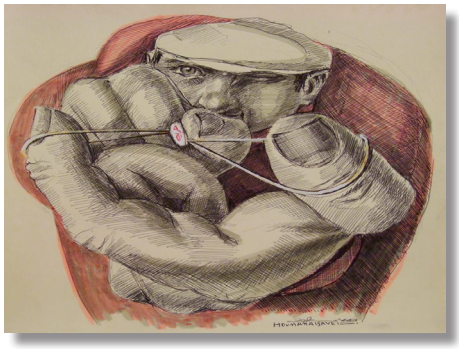

هذا قبل أن ينتقل منذ حوالي العام وتسعة أشهر إلى بيروت التي احتضنت معرضه الفردي الأول في نهايات العام ٢٠١٢. ضمّ المعرض الذي حمل عنوان «من دمشق إلى بيروت» ٢٠ لوحة زيتية من القياسات الكبيرة، ومجموعة «سكيتش» ومنحوتات. في لوحات معرضه هذا كما في أعماله السابقة يكثر حضور الشخصيات المتوشحّة كوفية سوداء وبيضاء أو حمراء وبيضاء. وإن سألت السيد عن اختياره هذه العلامة الثابتة في لوحاته يقول: (الكوفية ليست رمزاً لفلسطين وحدها, وللكفاح الفلسطيني العادل فقط. الكوفية هي رمز للكفاح الشعبي, للعمل الشاق, في الريف وفي قرانا نجد كثر يرتدونها لعملهم اليومي في الأرض. هي رمز المثابرة. بالنسبة لي أرى أنّ الثورة في سوريا خرجت من أجل هؤلاء المكافحين, إذ إنّ الحياة وشروط المعيشية في المدن كانت جيدة ومقبولة وفي العاصمة على وجه الخصوص, ولكن ليس في الأرياف والقرى البعيدة).

اليوم يخف حضور الكوفية في أعمال السيد, ويخف كذلك حضور الأطفال, إذ يبدو وكأنهم كبروا, أصبح هناك «بائع البندورة» و«الرجل رقم صفر», وكثر حضور الحذاء العسكري في لوحاته, حتى عبث اللعب الطفولي يظهر وقد حلّ مكانه جِدٌ ثقيل لضحايا أنهكتهم حرب لا طائل لهم بها. يقول السيد: (منذ عامين تقريباً بدأت أخرج من تركيزي على البورتريه. لأبحث أكثر في العلاقات الإنسانية بين شخوص اللوحة, وذلك بعد أن بدأت رؤيتي تجاه ما يحدث في البلد تتوضّح أكثر. وكان قراري بالعمل على ما هو مرتبط بالحرب وحكاياتها. الأطفال هم موضوعي اليوم, لأنهم ضحايا الحرب الأوائل, هم ليسوا مجرّد جيل مفقود, إذ مع استطالة أمد الحرب نجد أننا نواجه أجيالاً تضيع. الأطفال هم بالنسبة لي حلقة مفقودة بين جيلين وأكثر, إذ أنّ هذا مرتبط بمدى استطالة الحرب).

رغم التغيّرات في تفاصيل الشخوص ولباسها ونظراتها إلاّ أنّ ثقلها لم يزل, ومكانها غدا أكثر وضوحاً, الحائط الذي دمرته قذيفة, الحجارة المُهدّمة لجدار كُتبت عليه عبارة ما, ولم تزل للشخصيات سماتها الكرتونية, مع حزن يفيض. يلعب السيد على زوايا الرؤية, وكأنك كيفما نظرت إلى اللوحة ستجد العينان تواجهانك, أو النظرة التي يختار أن يُخفيها أحياناً تحت قبعة ترتديها الشخصية, أو حتى الكوفية. لا تبدو شخصيات السيد وكأنها تخشى المواجهة على الإطلاق, هي فقط متعبة. خاصة الكبار في السن, الفقراء المتعبون. أمّا الأطفال فيغرقون ويسحبونك أنت المتلقي معهم في حيرتهم. كذلك يتلاعب السيد بتضاد الألوان, بين الخلفية التي تبدو وكأنها رسم بقلم رصاص, رسم اسكتش بسيط, طفولي, وبين ثقل الكتلة التي تعكسها الشخصية, وألوان ملابسها. حتى أنّه يقوم بالعكس تماماً في أحيان أخرى كما في لوحة «بائع البندورة».

ثبات الكتلة, حضورها في الفراغ وكأنها مضغوطة كما تحدّث السيد, بروز تفاصيلها من أصابع اليد وشكل الجلد إلى حجم الأنف والعينان, كل هذا يتناظر في علاقة جدليّة ما بين عمله النحتي والتشكيلي على سطح اللوحة القماشي, إلاّ أنّ تفاصيل صغيرة تحيلك مع لوحات السيد إلى عالم أكثر تكاملاً, إلى فضاء ممسوكٍ بكُليته. النمل الصغير الذي يزحف في كل مكان, فوق الحذاء العسكري المثقوب, فوق حبّات الطماطم, كما الكلمات على هذا الجدار أو في تلك اللوحة, هي عالم السيد الذي يصوّر ضحايا الحرب. ليس في لوحات السيد مقاتلين, ولا ثوّار, ولا رجال أمن أو شبيحة. فقط أطفال قد يكون والدهم هذا أو والدهم ذاك, يلعبون لعبتهم البسيطة «النقيفة» التي يعرفها أغلب أطفال القرى, وهي بدورها إن استخدمت فيها حجرة مصوّبة نحو خصمك, قد تؤذيه طويلاً.

هذه الاحتمالات, ألعاب الأطفال التي تفتح للأمل, للعشوائية, للفوضى, للبراءة, للكثير من القراءات تحضر لتأسرنا في خضم أسئلة مُتشابكة, فمن نحن لنحاسب الأطفال؟

يقول السيد الذي يبدو منسجماً في غربته المكانية, (لماذا حدث كل هذا, أشعر أن الثورة ضاعت أو مُيّعت, بدأت

أبحث أكثر وأفكر لماذا حدث كل هذا؟ الآن أبحث عن قراءة ما حدث وموقفي منه).

التكرار يخلقه ثبات بعض العلامات في لوحات السيد, حجم الشخصية وشكلها, فقرها وبساطتها, كتلتها وثقل هذه الكتلة, اللمحة الكرتونية في شخصياته, هو الذي يستمتع بتصوير الحالات الصعب التقاطها وإبرازها في لوحة تشكيلية, وكأنه يتحدّى التصوير الفوتوغرافي. يحاول تصوير الانتظار, تصوير القلق, الترقب, التساؤل حول المجهول, الهدوء, التعب. من هذا التحدّي الذي يُعلنه السيد مع شخوصه, يؤسس لأسلوبه الخاص, ويفتح للوحاته مجالها لتكتسب كل لوحة حكايتها الخاصة.

في لقاءٍ سابق معه, يقول السيد: (أعتقد أنّ الكارتون يعبر عن الحياة التي نعيشها، فأغلب الأمور من حولنا نجد فيها المضحك المبكي، ونشعر أن هناك ما لا يتوازن مع العقل البشري الذي وصلنا إليه، وكأننا نضحك على بعضنا البعض، ونتعامل بالأدوات الغريبة القديمة).

لعب السيد على الحدود الدقيقة مجازفة اختارها, إذ يمكن أن يغرق في التكرار, أو يسقط في الجمود, أن يعلو ثقل الكتلة على مهارة تصوير الحالة الشعورية الداخلية, أن يختل التوازن بين المساحة اللونية العريضة والخطوط الدقيقة, بين الرمادي واللون الصارخ, هذا القلق قد يكون مُبرّراً فنياً أن نتلمسه كمتلقين لأعماله, وربما هو صياغتنا لقلق شخوصه, التي تبدو ورغم كونها ضحيّة للحرب, وأسيرة مكانها المُدّمر, مُنفصلة بشكلٍ ما عن المباشرة في ارتباطها مع الحرب.

اليوم يُحضّر السيد لمعرضه القادم في بيروت- أيار ٢٠١٤. لا يُفضّل الحديث عنه كثيراً بشكلٍ مُسبق. تاركاً لنا أن نتساءل عن قراءاته الجديدة, فرحاً بتساؤلنا كطفلٍ مَشاكس.

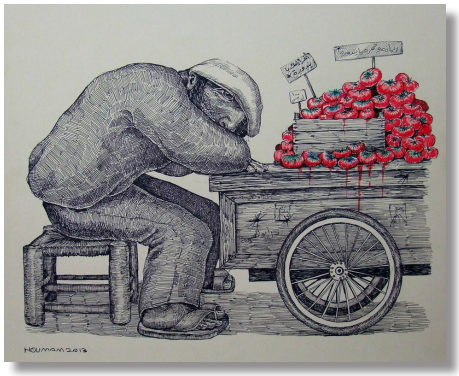

«مع السوريين» شمعة أمل

فداء يونس

الأسبوع الماضي، أضيئت شموع الأمل في ساحة الطرف الأغر في لندن، بمناسبة الذكرى الثالثة لانطلاقة الثورة السورية، حيث تابع المئات سهرة في ضوء الشموع في قلب العاصمة البريطانية، واحتفالات مماثلة في ٣٠ مدينة أخرى حول العالم، كواشنطن وباريس وموسكو وبروكسل وعمان، شكلت وقفات احتجاجية في إطار حملة «مع السوريين».

هذه الحملة التي ساهمت فيها ١١٥ منظمة انسانية وحقوقية من ٢٤ بلدا، من بينها منظمة «العفو الدولية»، «أوكسفام» ومنظمة «أنقذوا الأطفال»، إضافة لمشاركة ناشطين وآلاف الناس في هذه الحملة التي تدعو إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان إيصال المساعدات للمحتاجين السوريين، وبشكل خاص المدنيين في المناطق المحاصرة.

إذ طالبت منظمة العفو الدولية في بيان لها بدعم الشعب السوري، عبر حمل مصباح كهربائي أو أي مصدر للضوء، مع رفع لافتة بيضاء مكتوب عليها بالأسود «مع السوريين» كشعار للحملة، ولتذكير قادة العالم بمعاناة السوريين المحاصرين عبر توقيع عريضة تُرفع إلى الأمم المتحدة، مؤكدة في بيانها أن الأزمة الإنسانية والاقتصادية والمعيشية التي يعيشوها السوريون هي «الأشد وطأة في القرن الواحد والعشرين».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمنظمة أوكسفام، مارك غولدينغ، إن سورية تعرضت للخراب على مدى السنوات الثلاث، واظهر المجتمع الدولي أنه غير قادر على اتخاذ موقف موحد حيالها، لكن يتعين عليه أن يضمن وضع حد لإراقة الدماء وتوفير المساعدات المطلوبة للمتضررين.

بدأت الحملة بإطلاق فتيات صغيرات في مخيم الزعتري بالأردن ومن ثم في مدن العالم الكبرى بالونات حمراء في السماء، وبمشاركة أصوات سورية، وجاءت التظاهرة الأضخم في باريس، حيث رفع الحشد أوراق «مع السوريين» وأعلام الثورة السورية بالقرب من برج إيفل، وصدحت الأغاني الثورية باللغتين العربية والفرنسية، كما استقطب هذا الحشد وجوهاً سياسية وثقافية مهمة في دعمها للثورة، والتي أظهرت الموقف الشعبي مقابل تخاذل حكومات هذه الدول عن دعم السوريين في ثورتهم من أجل الحرية والكرامة.

كاريكاتير العدد

ميزان القتل ومسؤولية النظام

جورجيت أسعد

على عتبة العام الرابع للثورة، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١٣ ألفا و٦٤ عنصراً من المعارضة السورية المسلحة، منذ بداية الأزمة/ الثورة وحتى نهاية كانون الثاني/ يناير الماضي ٢٠١٤.

وأشار البيان أنه منذ بداية الأحداث في ١٥ آذار/ مارس من عام ٢٠١١ وحتى نفس اليوم من عام ٢٠١٢ سقط ١٣٥ مسلحا، في حين تصاعد الرقم من نفس الفترة من عام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٣ إلى ٧٩٨١ قتيلا، ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية كانون الثاني/ يناير من العام الحالي، قتل ٤٩٤٨ عنصراً، مما يمكن اعتباره مؤشرا لبروز ظاهرة العسكرة وتناميها خلال العامين الأخيرين من عمر الثورة بشكل خاص.

فيما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد القتلى الذين قضوا منذ بداية الأحداث في سوريا وصل إلى ١٣٠ ألف و٤٣٣ شخصاً، بلغ عدد مقاتلي المعارضة بينهم ١٩٩٣٧، أي قرابة ١٥ ٪ فقط، بينما الباقي مدنيين أكثر من نصفهم من النساء والأطفال.

بالمقابل تشير بعض التقارير أن خسائر الجيش السوري النظامي بلغت «أكثر من ٦٥ ألف قتيل»، أي قرابة ١٩٪ من الجيش النظامي، ومثلهم من القتلى من رجال الأمن والاستخبارات والميليشيات غير النظامية التابعة للنظام، أي قرابة ١٣٠ ألف قتيل، فيما وصلت أرقام الحصيلة الاجمالية لعدد القتلى في قوات النظام وشبيحته إلى أضعاف هذا الرقم بحسب تقارير أخرى، تؤكد بأن أحد الضباط في مكتب الشهداء التابع لوزارة الدفاع سرب أن الأوامر الصادرة تمنع ذكر الأرقام الحقيقية لأعداد القتلى، كي لا تؤثر على معنويات جنود النظام المتدهورة أصلاً.

فيما أصدر مركز الدراسات GBC NEWS»» تقريراً حول خسائر قوات النظام في ذات الفترة تقريباً، جاء فيه أن عدد القتلى من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة بلغ ٤٠,٠٠٠ أغلبهم من الطائفة العلويّة، وأن عدد القتلى من الجنود المجندين والجان الشعبية بلغ حوالي ١٠٠,٠٠٠ألف.

وذكر التقرير أن عدد الجرحى والمشوهين والمعاقين التابعيين لقوات النظام والأمن واللجان الشعبية (الشبيحة) بلغ قرابة ١٣٠,٠٠٠، كما أشار التقرير من جهة ثانية، أن النظام رفع مذكرات بحث بحق ١٨٩,٠٠٠ عسكري باعتبارهم إما منشقين أو فارين أو متخلفين غير ملتحقين بالخدمة العسكرية. وهؤلاء يشكلون أكثر من نصف العسكريين النظاميين والاحتياط في جيش النظام، فيما أشارت تقارير أخرى أن «عدد الضباط من الرتب العالية المنشقين عن النظام بلغ نحو سبعة آلاف ضابط، نصفهم تقريباً أصبحوا خارج سوريا».

وتشير بعض التقارير إلى خسائر جيش النظام فاقت ٧٥٪ من عتاده العسكري، بالنسبة لسلاح الطيران والدبابات والمدرعات، الأمر الذي يؤكده حجم الإمدادات المستمرة بالعتاد، وبشكل خاص حصوله على طائرات جديدة روسية أو إيرانية كما تشير بعض التقارير، والتي يظهر نشاطاها المحموم في المعارك الأخيرة.

وإذا لم يكن متيسرا لنا التأكد من صحة بعض الأرقام السابقة، فإنه مما لاشك فيه أن خسائر الاقتصاد السوري بلغت ٨٥ مليار دولار، دون الحديث عن الدمار الذي لحق بالبنى التحتية. وهي كلها خسائرنا كسوريين، وإن كان نظام القتل يتبجح بأنه طهر تلك البلدة أو قضى على عصابات الإرهاب في أخرى، فإنه في المحصلة النهائية يبقى المسؤول عن كل الجرائم التي وقعت في سوريا، بما فيها جرائم القتل في صفوف قواته التي زجّ بها في معارك ضد الشعب وخارج إرادتها، بهدف الحفاظ على سلطته الفاسدة فقط.